

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية



القانون الدولي في الفضاء السيبراني

إعداد:

الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية

29 سي، ريزال مارغ،

ديبلماتيك انكليف، تشاناكياپوري،

نيودلهي - 110021

(الهند)

القانون الدولي في الفضاء السيبراني

رقم الصفحة

| | | |
|----|---|---------|
| 1 | مقدمة | أولاً. |
| 1 | عمل آكو حول موضوع - القانون الدولي في الفضاء السيبراني | ثانياً. |
| 4 | آخر التطورات في هذا الموضوع على المستوى العالمي | ثالثاً. |
| 5 | قضايا للمداولات المركزة في الدورة السنوية الثامنة والخمسين لآكو لعام 2019 | رابعاً. |
| 7 | ملاحظات وتوصيات آكو | خامساً. |
| 9 | الملحق 1 | سادساً. |
| 24 | الملحق 2 | سابعاً. |
| 27 | الملحق 3 | ثامناً. |

القانون الدولي في الفضاء السيبراني

أولاً. مقدمة

1. كان موضوع "القانون الدولي في الفضاء السيبراني" مصدر قلق عالمي للقانون الدولي على مدار السنوات العديدة الماضية. اقترحت جمهورية الصين الشعبية مع الأخذ في عين الاعتبار النمو السريع للفضاء السيبراني في الآونة الأخيرة والقضايا القانونية الناشئة في هذا المجال وفقاً للقواعد القانونية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الآسيوية (آكو) موضوع "القانون الدولي في الفضاء السيبراني" كبنود من بنود جدول أعمال الدورة السنوية الثالثة والخمسين لآكو المنعقدة في طهران (جمهورية إيران الإسلامية) في عام 2014. تم قبول هذا الاقتراح بالإجماع من قبل الدول الأعضاء في آكو ومنذ ذلك الحين وُضع الموضوع على جدول أعمال آكو.

2. نُوقش بعد ذلك بند جدول الأعمال "القانون الدولي في الفضاء السيبراني" في الدورة السنوية الرابعة والخمسين المنعقدة في بكين، جمهورية الصين الشعبية في نيسان / أبريل عام 2015. قررت الدول الأعضاء في هذه الجلسة إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية معني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني لمواصلة التداول حول هذا الموضوع مع مراعاة أهم جوانبه. اقترحت مناقشات من خلال حلقات عمل أو اجتماعات برعاية الدول الأعضاء والمنظمات الدولية كإطار لدعم عمل المقرر.

ثانياً. عمل آكو حول موضوع - القانون الدولي في الفضاء السيبراني

3. تم تنظيم الاجتماع الأول للفريق العامل آكو حول القانون الدولي في الفضاء السيبراني في نيودلهي خلال الدورة السنوية الخامسة والخمسين لآكو في 19 أيار / مايو عام 2016. ترأس سعادة السيد حسين بناهي عازار الاجتماع، المدير العام للشؤون القانونية الدولية آنذاك، وزارة الخارجية، جمهورية إيران الإسلامية. كان من بين الموضوعات المهمة التي نُوقشت في هذا الاجتماع تطبيق القانون الدولي في الفضاء السيبراني وسيادة الدولة في الفضاء السيبراني وقواعد التعاون الدولي في الفضاء السيبراني والإطار القانوني المحلي لتنظيم الفضاء السيبراني والعمل المستقبلي للفريق العامل. شجع القرار الذي تم تبنيه في الدورة السنوية الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في الاجتماعات العالمية والإقليمية التي تدور حول المسائل المتعلقة بإدارة الفضاء السيبراني وتعزيز جميع أشكال التعاون في هذا الصدد. تم أيضاً توجيه الفريق العامل إلى عقد اجتماعات ما بين الدورات ويفضل بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة لتعزيزاً لولايته. تم توجيه أمانة السر لمتابعة التطورات في

هذا الصدد عن كُتُب. تم كذلك انتخاب البروفيسور زيكسيونغ هوانغ من كلية الحقوق بجامعة ووهان بجمهورية الصين الشعبية مقررًا للفريق العامل في هذا الاجتماع.

4. عُقد الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني في مقر ألكو في نيودلهي من 9 إلى 10 شباط / فبراير عام 2017. شاركت في الاجتماع 23 دولة عضو في ألكو. عُقدت ست جلسات خلال الاجتماع الذي استمر يومين. ناقشت الجلسات أربعة موضوعات أساسية هي: (أ) السيادة في الفضاء السيبراني: موازنة الحقوق والالتزامات. (ب) قانون وحكم الفضاء السيبراني. (ج) الحرب الإلكترونية: الآثار القانونية. (د) الجرائم السيبرانية والقانون الدولي. قدمت أمانة سر ألكو في الجلسة الختامية للاجتماع مقدمة حول "الدراسة الخاصة حول القانون الدولي في الفضاء السيبراني" حيث سيتم إصدارها في الدورة السنوية القادمة. ناقشت الدول الأعضاء أيضاً العمل المستقبلي للفريق العامل.

5. تمت مناقشة موضوع "القانون الدولي في الفضاء السيبراني" مرة أخرى من قبل الدول الأعضاء خلال الدورة السنوية السادسة والخمسين لمنظمة ألكو التي عقدت في نيروبي في كينيا في عام 2017. سبقت المناقشة تقرير موجز لرئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني سعادة السيد حسين بناهي عازار حول الاجتماع الثاني لاجتماع الفريق العامل لألكو المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني. الدراسة الخاصة التي أعدتها أمانة سر ألكو والتي غطت خمسة مواضيع موضوعية: (أ) الفضاء السيبراني: طبيعته وخصائصه. (ب) سيادة الدولة في الفضاء السيبراني: الحقوق والواجبات. (ج) القانون الدولي وحكم الفضاء السيبراني. (د) الحرب الإلكترونية والقانون الدولي. (هـ) الجرائم السيبرانية: تم إصدار الردود القانونية الدولية في هذه الدورة السنوية. وجه القرار المعتمد خلال الدورة السنوية في جملة أمور مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني إلى إعداد تقرير على أساس المناقشات التي جرت حتى الآن بين الدول الأعضاء والدراسة الخاصة التي أعدتها أمانة السر ووضع خطة عمل مستقبلية للفريق العامل.

6. أعد مقرر الفريق العامل لألكو المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني البروفيسور زيكسيونغ هوانغ "تقرير عن خطة العمل المستقبلية لاجتماع الفريق العامل" بناءً على التفويض الذي تم الحصول عليه. أرسلت أمانة السر هذا التقرير إلى جميع الدول الأعضاء في 5 نيسان / أبريل 2018 لوضع تعليقاتهم وملاحظاتهم. تم تقسيم التقرير إلى ثلاثة أجزاء: (أ) تطوير القانون الدولي في الفضاء السيبراني. (ب) التقدم مع ألكو حتى الآن. (ج) اقتراحات بشأن خطة العمل المستقبلية لفريق العمل. تم الرد بتعليقات على تقرير المقرر من قبل ثلاث دول أعضاء: جمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية الصين الشعبية، واليابان خلال شهر حزيران / يونيو عام 2018. قدمت هذه التعليقات اقتراحات قيمة حول الأجزاء

الأساسية للتقرير. تم أيضاً إرسال تقرير منقح للمقرر مرة أخرى بناءً على هذه التعليقات إلى جميع الدول الأعضاء في 6 آب / أغسطس عام 2018 لوضع تعليقاتهم وملاحظاتهم. قدمت جمهورية باكستان الإسلامية تعليقاتها في 30 آب / أغسطس عام 2018 بناءً على التقرير المنقح.

7. عُقد الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني في 8 تشرين الأول / أكتوبر عام 2018 في طوكيو، اليابان على هامش الدورة السنوية السابعة والخمسين لآلكو. شاركت أربع وعشرون دولة عضو في الاجتماع الذي ناقش تقرير مقرر الفريق العامل. أبرزت المناقشات التي دارت في الاجتماع الأهمية المستمرة للموضوع والحاجة إلى المشاركة المستمرة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المختلفة بما في ذلك إمكانية إصدار إعلان مبادئ بشأن القانون الدولي في الفضاء السيبراني في المستقبل.

8. نُوقش بند جدول الأعمال "القانون الدولي في الفضاء السيبراني" خلال الدورة السنوية السابعة والخمسين مع الأخذ في عين الاعتبار ارتباط آلكو بهذا الموضوع.

9. أحاط الأمين العام سعادة البروفيسور الدكتور كينيدي غاستورن في ملاحظته الاستهلاكية بالمناقشات والمداولات في المنتديات الدولية حول هذا الموضوع. شمل ذلك مجموعة الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين على التطورات في مجال المعلومات والاتصالات في سياق فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية الأمن والدولية التي وضعتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 65 / 230. سلط الأمين العام الضوء على عمل آلكو التاريخي بشأن هذا الموضوع معرباً عن أمله في إمكانية تطوير نهج موحد ومتناسق للفضاء السيبراني من قبل الدول الأعضاء في آلكو مع مراعاة مبادئ القانون الدولي.

10. أبلغ السيد عباس باقربور أردكاني، رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني في ملاحظته الاستهلاكية عن وقائع الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني المعقد في طوكيو باليابان في 08 تشرين الأول / أكتوبر عام 2018 في بداية الدورة السنوية السابعة والخمسين لمنظمة آلكو. سلط الرئيس الضوء على خطة العمل المستقبلية للفريق العامل مع التركيز على رأي المقرر الذي قدم اقتراحات في هذا الصدد بما في ذلك تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في آلكو في مكافحة الجريمة السيبرانية، والحاجة إلى مناقشات أعمق بشأن بعض القضايا الرئيسية بما في ذلك إدراج مواضيع جديدة وتعزيز بناء قدرات آلكو.

11. عُقد الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني في الفترة من 2-4 أيلول / سبتمبر عام 2019 في هانغتشو، الصين. ناقش الاجتماع الذي حضرته عشر

دول أعضاء في ألكو تقرير المقرر عن نتائج ردود الدول الأعضاء على الاستبيان. أعقب ذلك مناقشات موضوعية حول أربعة مواضيع هي: (أ) التعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية. (ب) سيادة البيانات وتدفق البيانات عبر الحدود وأمن البيانات. (ج) تنظيم المحتوى الضار عبر الإنترنت. (د) الاستخدام السلمي للفضاء السيبراني. اختتم فريق العمل باعتماد التقرير الموجز (الملحق 1) وتقرير الرئيس (الملحق 2)، والذي يتضمن في جملة أمور التوجيه والمساعدة من الأمين العام لاستكشاف صياغة وثيقة عامة غير ملزمة ومسودة صفرية توضح المبادئ الأساسية المتفق عليها للقانون الدولي المطبق في الفضاء السيبراني. تم أيضاً تشجيع الدول الأعضاء بشدة على الرد على الاستبيان الذي أعده المقرر.

ثالثاً. آخر التطورات في هذا الموضوع على المستوى العالمي

12. أنشأت الجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر عام 2018 عمليتين لمناقشة مسألة الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2019-2021. كانت العمليتان مجموعة عمل مفتوحة العضوية (OEWG) ومجموعة من الخبراء الحكوميين (GGE). كانت هذه المبادرات استمراراً للجهود السابقة للجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة تطوير قواعد القانون الدولي في الفضاء السيبراني.

13. تم تكليف فريق العمل مفتوح العضوية بوضع قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول ومناقشة سبل تنفيذها ودراسة إمكانية إقامة حوار مؤسسي منتظم بمشاركة واسعة تحت رعاية الأمم المتحدة للفضاء السيبراني. بدأ فريق العمل مفتوح العضوية عمله في الفترة من 3 إلى 4 حزيران / يونيو عام 2019 باجتماع تنظيمي ضم ممثلين لحوالي 100 عضو من أعضاء المجلس. عقدت الجلسة الموضوعية الأولى في الفترة من 9 إلى 13 أيلول / سبتمبر عام 2019 تلاها الاجتماع التشاوري بين الدورتين المقرر عقده في 2-4 كانون الأول / ديسمبر عام 2019. يعقب ذلك الجلسة الموضوعية الثانية 10-14 شباط / فبراير عام 2020 والدورة الموضوعية النهائية المقرر عقدها في الفترة 6-10 تموز / يوليو عام 2020. يُتَوَقَّع أن يقدم تقريراً إلى الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في الفترة من 15 إلى 30 أيلول / سبتمبر عام 2020.

14. فيما يتعلق بفريق الخبراء الحكوميين للفترة 2019-2021، تم تفويض مكتب الأمم المتحدة المعني بشؤون نزع السلاح بتنظيم سلسلة من المشاورات مع المنظمات الإقليمية ولا سيما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنتدى الإقليمي للآسيان. تتم المشاورات بالتعاقب مع الاجتماعات ذات الصلة للمنظمات الإقليمية بمشاركة بعض أعضاء فريق الخبراء الحكومي وعند الإمكان مع الرئيس يتم بعد ذلك إرسال التقارير الموجزة لهذه المشاورات إلى فريق الخبراء الحكوميين.

جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح

15. أطلق الأمين العام للأمم المتحدة "جدول أعمال نزع السلاح" في أيار / مايو عام 2018. تمت الإشارة في جدول الأعمال إلى أن "التوصيل البيئي العالمي يعني أن تواتر وتأثير الهجمات الإلكترونية يمكن أن ينتشر بشكل متزايد، مما يؤثر على عدد كبير من الأنظمة أو الشبكات في نفس الوقت". لوحظ كذلك أن الأعمال الخبيثة في الفضاء السيبراني تسهم في تضاؤل الثقة بين الدول. أدرج الأمين العام لمواجهة هذه التحديات نقطتي عمل بشأن الإنترنت في خطة تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح، وهي كما يلي:

أ. سيوفر الأمين العام مساعيه الحميدة للمساهمة في منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية بسبب النشاط الضار في الفضاء السيبراني.

ب. سيتعاون الأمين العام مع الدول الأعضاء للمساعدة في تعزيز ثقافة المساءلة والالتزام بالمعايير والقواعد والمبادئ الناشئة المتعلقة بالسلوك المسؤول في الفضاء السيبراني.

رابعاً. قضايا للمداولات المركزة في الدورة السنوية الثامنة والخمسين لآلكو لعام 2019.

16. عرّف كاتب الخيال العلمي وليام جيبسون مفهوم الفضاء السيبراني لأول مرة في عام 1994 على أنه "هلوسة توافقية تتعرض لها يوماً مليارات من المشغلين الشرعيين في كل دولة من قبل الأطفال الذين يدرسون مفاهيم رياضية...تمثيل رسومي للبيانات المستخرجة من بنوك كل كمبيوتر في النظام البشري"¹. يوجد بعدان مختلفان للفضاء السيبراني وفقاً لريبيكا براينت. هناك من ناحية واقع افتراضي حيث يمكن للبشر التنقل والتفاعل مع كل من الكمبيوتر وغيرهم من البشر. من ناحية أخرى عالم من شبكات أجهزة الكمبيوتر المرتبطة عبر الكابلات وأجهزة التوجيه (على غرار الاتصالات الهاتفية) والتي تمكننا من التواصل وتخزين واسترجاع المعلومات، وأكبرها يعرف باسم الإنترنت. يهتم المجتمع الدولي بما في ذلك آلكو بالبعد الثاني للفضاء السيبراني وتفاعله مع المسائل التقليدية للقانون الدولي.

17. نمت أهمية الفضاء السيبراني في السنوات الأخيرة. أصبح الفضاء السيبراني حاسماً بالنسبة لجميع اقتصادات العالم والأعمال التجارية من جميع الأنواع، كما أنها أساسية للحكم المحلي والدولي. كان هناك 4.1 مليار مستخدم للإنترنت في العالم في كانون الأول / ديسمبر عام 2018 وهذا العدد في ازدياد وفقاً

¹ اقتبس وليام جيبسون في كوتون أوليفر، عام 1994، الصفحة 54، تم الوصول إليه من <http://minerva.mic.ul.ie/vol5/cyberspace.pdf> في 16 أيلول / سبتمبر عام 2019.

للمعلومات الواردة من الإحصائيات العالمية للإنترنت². تأتي هذه الشمولية في الوصول مع وجود العديد من الفوائد أيضاً مع مجموعة من المشاكل. تنطوي محاولات تعطيل عمل هذه الشبكة والتدخل في أبعادها الأمنية على تحديات للدول والمواطنين على حد سواء بالنظر إلى الطبيعة عبر الوطنية و"الخالية من الحدود" للفضاء السيبراني. يتطلب موضوع مثل الفضاء السيبراني بالضرورة تعاوناً دولياً بين الدول لحكمها وتنظيمها بشكل فعال بينما اتخذت الدول تدابير لمعالجة هذه الاهتمامات داخل حدودها الوطنية. يخضع الفضاء السيبراني مثل المجالات الأخرى لمبادئ القانون الدولي المعترف بها جيداً مثل السيادة والولاية القضائية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

18. اتخذت ألكو والدول الأعضاء فيها اعترافاً بالطبيعة عبر الوطنية للفضاء السيبراني وأهمية إنشاء إطار للحكومة السيبرانية يتوافق مع مبادئ القانون الدولي هذا الموضوع بجدية قصوى. ركز نهج ألكو بشأن هذا الموضوع على ضرورة توضيح قواعد القانون الدولي حول هذا الموضوع مع استكشاف إمكانية زيادة توسيع هذه القواعد في ضوء التطورات التكنولوجية الجديدة مع تشجيع سلوك الدولة المسؤولة بقوة في الفضاء السيبراني.

19. ينبغي في هذا الصدد أن تركز الدول الأعضاء على نتائج الدورة السنوية السابعة والخمسين في هذا الموضوع بما في ذلك مدخلات رئيس الفريق العامل على النحو التالي:

أ. أن تواصل الفريق العامل مناقشة مسألة القانون الدولي في الفضاء السيبراني في جملة أمور بهدف تعزيز التعاون في مكافحة الجريمة السيبرانية، والبحث في بعض القضايا الرئيسية للقانون الدولي في الفضاء السيبراني وتحديد مجالات بناء القدرات حسب الاقتضاء.

ب. أن يعد المقرر تقريراً عن آخر التطورات في القانون الدولي في الفضاء السيبراني وبالاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية.

20. ينبغي، بالمثل، أن تؤخذ نتائج الاجتماع الرابع للفريق العامل في الاعتبار، لا سيما الخاتمة:

أ. يجب على الدول الأعضاء أن تكون أكثر نشاطاً في الرد على استيئان المقرر، الذي تم تعميمه دعماً لإعداد التقرير حول "الحاجة الخاصة للدول الأعضاء للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية"، وفقاً للتفويض الوارد في الدورة السنوية السابعة والخمسون لألكو المنعقدة في طوكيو في عام 2018.

² <https://hostingfacts.com/internet-facts-stats>، تم الوصول إليه في 17 أيلول / سبتمبر عام 2019

ب. أن تطلب الدول الأعضاء من الأمين العام تقديم توجيهاته ومساعداته لاستكشاف صياغة وثيقة عامة غير ملزمة، مسودة أولى، توضح المبادئ الأساسية التوافقية للقانون الدولي المطبقة في الفضاء السيبراني.

عملاً بالنتائج المذكورة أعلاه للجمعية الرابع للفريق العامل، أوصت الأمانة العامة الدول الأعضاء بتقديم ردودها، وذلك عن طريق المذكرة رقم WGM/AALCO/303/2019 المؤرخة في 5 أيلول / سبتمبر عام 2019.

21. قام الأمين العام بالإضافة إلى ذلك بصياغة المبادئ الأساسية المتفق عليها للقانون الدولي الساري في الفضاء السيبراني وعممت على الدول الأعضاء في 13 أيلول / سبتمبر عام 2019 للتعليق عليها في 13 تشرين الأول / أكتوبر عام 2019 أو قبل ذلك. (الملحق 3)

22. يوجد ثلاثة مرفقات مرفقة مع هذا الموجز لفهم تفصيلي لآخر لارتباط ألكو بهذا الموضوع. الملحق 1 هو التقرير الموجز الذي تم اعتماده في ختام الاجتماع الرابع للفريق العامل الذي عقد في الفترة من 2 إلى 4 أيلول / سبتمبر في مدينة هانغتشو في جمهورية الصين الشعبية. الملحق 2 هو تقرير الرئيس المعتمد في ختام الاجتماع الرابع للفريق العامل. الملحق 3 هو المبادئ الأساسية التوافقية للأمين العام للقانون الدولي المنطبقة على الفضاء السيبراني.

خامساً. ملاحظات وتوصيات ألكو

23. ينبغي اعتماد المبادئ الأساسية غير الملزمة وغير الشاملة التي اقترحتها الأمين العام للقانون الدولي المطبقة في الفضاء السيبراني، عملاً بقرار الفريق العامل التابع لآلكو المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني والتي عقدت في مدينة هانغتشو في جمهورية الصين الشعبية في 2-4 أيلول / سبتمبر عام 2019، باعتباره أحد النتائج الملموسة للفريق العامل لآلكو المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني.

24. يجب أن توجه المبادئ العمل المستقبلية للفريق العامل التابع لآلكو المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني.

25. سيقوم مقرر الفريق العامل مفتوحة العضوية المعنية بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني التابع لآلكو بإعداد تقرير عن آخر التطورات في القانون الدولي في الفضاء السيبراني والحاجة الخاصة للدول

الأعضاء إلى التعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية مع مراعاة الردود على الاستبيان الوارد من الدول الأعضاء.

الملحق - 1



المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية

التقرير الموجز للاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء
السيبراني

2-4 أيلول / سبتمبر عام 2019

هانغتشو، الصين

1. مقدمة

شاركت 10 دول أعضاء في ألكو في الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني، وهي جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية العراق واليابان وباكستان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ومملكة تايلاند والإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيتنام الاشتراكية. حضر أيضاً ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفة مراقب.

فيما يلي أعضاء مكتب الفريق العامل المفتوح العضوية الذين شاركوا في الاجتماع: (1) الرئيس: سعادة الدكتور عباس باقربور أردكاني، المدير العام للشؤون القانونية الدولية في وزارة الشؤون الخارجية، جمهورية إيران الإسلامية (2) المقرر: الدكتور هوانغ زيكسيونغ، البروفسور في جامعة ووهان، جمهورية الصين الشعبية.

2. استضافت مكتب الشؤون الخارجية لمقاطعة تشجيانغ بحفل استقبال ترحيبي

استضافت مكتب الشؤون الخارجية لمقاطعة تشجيانغ بحفل استقبال ترحيبي في 1 أيلول / سبتمبر عام 2019. تم الترحيب ترحيباً حاراً بمدينة هانغتشو التاريخية والثقافية لجميع المندوبين من قبل السيد ياو جوين، نائب المدير العام، مكتب الشؤون الخارجية لمقاطعة تشجيانغ ومستشار السيد وو هايون، إدارة المعاهدات والقانون بوزارة الشؤون الخارجية في الصين. هانغتشو هي أيضاً محور لتكنولوجيا المعلومات وهي مناسبة تماماً لاستضافة اجتماع الفريق العامل المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني. إن استضافة اجتماع الفريق العامل هذا هو انعكاس للالتزام الصين والمساعي المستمرة في تعزيز التعاون في مجال القانون الدولي في الفضاء السيبراني. أوضح الأمين العام لآكو سعادة البروفيسور الدكتور كيندي غاستورن ورئيس الفريق العامل الهدف من مفهوم آكو وأكد أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني كان منبراً لتسهيل التفاعل بين الدول الأعضاء من أجل التطوير التدريجي للقانون الدولي بشأن هذا الموضوع. تم الإعراب عن التقدير لمقاطعة تشجيانغ ووزارة الشؤون الخارجية الصينية لاستضافتهما اجتماع الفريق العامل.

3. الجلسة الافتتاحية

تحدث الأمين العام لآكو في ملاحظاته الافتتاحية لفترة وجيزة عن إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية وعمله بشأن القانون الدولي في الفضاء السيبراني منذ إنشائه بما في ذلك المداولات التي شملت الدول الأعضاء. تمت الإشارة إلى اجتماعات مجموعة العمل المفتوحة العضوية المنعقدة حتى الآن وولاية الدورة السنوية المنعقدة في عام 2017 والتي طُلب من المقرر بموجبها إعداد تقرير عن خطة العمل المستقبلية للفريق العامل، التي تم إرسالها إلى جميع الدول الأعضاء للتعليق عليها وملاحظاتها. دعا الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في المداولات، مما سيسهل اجتماع الفريق العامل لتحديد خطة العمل المستقبلية للفريق العامل والمداولات بشأن موضوع القانون الدولي في الفضاء السيبراني.

أبرز الرئيس في ملاحظاته الافتتاحية أهمية موضوع القانون الدولي في الفضاء السيبراني مع الفرص الموعودة والتحديات المطروحة. تمت الإشارة إلى أنه خلال اجتماعات الفريق العامل الثلاثة الأخيرة، ناقش المندوبون الجوانب الجوهرية للموضوع، بما في ذلك سيادة الدولة في الفضاء السيبراني، وتطبيق القانون الدولي في الفضاء السيبراني وممارسات الدول والتعاون في مكافحة جرائم الإنترنت والأعمال المقبلة للفريق العامل. شكر وزارة الخارجية الصينية على تنظيمها الاجتماع الرابع لمجموعة العمل والعمل الجاد الذي انطلق في هذه العملية. تمت الإشارة إلى أنه في الأعمال التحضيرية للتقرير القادم حول "الحاجة الخاصة للدول الأعضاء للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية"، تم توزيع استبيان أعده المقرر بين الدول الأعضاء وتم تلقي ردود من 11 دولة عضو. أشاد بالتزام آكو بالموضوع تحت القيادة القديرة للبروفيسور الدكتور كيندي غاستورن.

4. وقائع اجتماع الفريق العامل المعني بالفضاء السيبراني

قدم الرئيس بعد ذلك جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل، كما تم تقديمه إلى الدول الأعضاء. تم اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل ولم يجد أي اعتراض على ذلك.

الموضوع الأول: التعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية (القضايا المتعلقة برد الدول الأعضاء على الاستبيان)

قدم المقرر تقريره عن نتائج استجابة الدول الأعضاء للاستبيان. شكر المقرر الرئيس على الفرصة لتلخيص الردود التي وردت من الدول الأعضاء على الاستبيان. وردت ردود على الاستبيان من 9 دول أعضاء بحلول نهاية حزيران / يونيو عام 2019. جاءت ردود دولتين فقط في نهاية شهر آب / أغسطس والتي لا يمكن أخذها في الحسبان في الملخص. توفر جميع الردود الواردة مصدراً مفيداً لفهم الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء في ألكو للتعاون الدولي ضد الجرائم السيبرانية.

أكدت سبع دول من أصل 9 دول أعضاء مجيبة أنها صاغت بالفعل أو عدلت قوانينها المحلية بشأن هذا الموضوع فيما يتعلق بالقانون المحلي بشأن الجريمة السيبرانية. عبر معظمهم عن آراء متشابهة حول القضايا الأساسية المتعلقة بالقانون الموضوعي للجريمة السيبرانية (الإدانة والحكم). كان لدى معظم الدول قوانين محلية تنطوي على اختصاص جنائي للجرائم السيبرانية على الرغم من أن هذه القوانين لا تحتوي على مواد لتنسيق الاختصاص القضائي الجنائي للجرائم السيبرانية مع بلدان أخرى. شددت الدول الأعضاء على أهمية التنسيق الدولي في هذا المجال.

شهد الجزء الثاني من الاستبيان حول التعاون الدولي مواقف مختلفة للدول الأعضاء المجيبة بشأن معظم الأسئلة. كان عدد الدول التي انضمت إلى اتفاقية بودابست بشأن الجريمة السيبرانية، واتفاق التعاون في ضمان أمن المعلومات الدولي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون وجامعة الدول العربية واحداً على التوالي. لم تكن ست دول جزءاً من أي اتفاقية للجرائم السيبرانية.

رأى الجميع أنهم بحاجة إلى مجموعة من المعايير الموحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية والمساعدة التقنية في هذا الصدد فيما يتعلق بمسألة بناء القدرات والمساعدة التقنية. ذكروا أيضاً أن معظم الدول قد تلقت مساعدة تقنية تتعلق بالجرائم السيبرانية والأمن السيبراني. تم الاتفاق على أن تعاون القطاع الخاص كان مفيداً في مكافحة الجريمة السيبرانية فيما يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أعطى بعد ذلك الكلمة لاثنتين من أعضاء الفريق لتقديم عرض حول الموضوع الأول، أي التعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية.

قدم السيد دونج هانفي، مسؤول من وزارة الأمن العام في جمهورية الصين الشعبية بيانات حالية ذات صلة تشير إلى أن مستخدمي الإنترنت الصينيين يشكلون 21% من مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم، وأن 99% من مستخدمي الإنترنت يستخدمون الأجهزة الذكية للوصول إلى الإنترنت. من بين أبرز قادة القيمة السوقية العالمية للإنترنت هناك 7 من أصل 30 من الصين، بما في ذلك علي بابا وتينسنت.

أشير إلى أن الأمن السيبراني يشكل شكلاً غير تقليدي من أشكال الأمن، وقد تم توضيح المسؤوليات الرئيسية لإدارة الأمن السيبراني التابعة لوزارة الأمن العام في الصين. المستويات الأربعة في التسلسل الهرمي للبنية التحتية المؤسسية في الصين لتلبية الأمن السيبراني هي بالتحديد إدارة الأمن السيبراني الوطنية وقسم الأمن السيبراني بالمقاطعات ومفرزة الأمن السيبراني البلدي والمحافظة على وحدة الأمن السيبراني.

لوحظ أن ارتكاب الجرائم السيبرانية قد شهدت زيادة سريعة في الصين، وتتطلب معظم الحالات فرق متخصصة لمعالجة مثل هذا السلوك. نوقشت خصائص الجرائم السيبرانية، بما في ذلك الخصائص السيبرانية للجرائم التقليدية والاستقلال عن الموقع الجغرافي واعتماد تكنولوجيات جديدة. لوحظت تدابير الشرطة الصينية المضادة. قدمت اقتراحات لتفعيل التعاون العملي من خلال التحقيق المشترك في القضايا والمساعدة التقنية والتدريب وتبادل المعلومات والاستخبارات والمحادثات والحوارات، ودُكر مثال التعاون بين وكالات إنفاذ القانون الصينية وتلك من تايلاند في عام 2013 لمكافحة الجريمة السيبرانية.

قدم السيد تشن ليانغ، نائب مدير الشؤون السياسية في مجموعة تينسنت، كأبرز مزود لخدمات الإنترنت المتكاملة في الصين، ولاحظ أنه يمكن اعتبار الإنترنت نظاماً يشبه البيئة الطبيعية ويمكن اعتبار الجرائم السيبرانية بمثابة طفيليات تعيش في النظام البيئي. لوحظ أن الجرائم السيبرانية تعرض خصائص واتجاهات معينة بما في ذلك التكامل العميق بين الفضاء السيبراني والمجتمع غير المتصل بالإنترنت وتصنيع الجرائم السيبرانية في شكل سلاسل كاملة وارتكاب الجرائم السيبرانية من خلال وسائل أكثر ذكاء والطبيعة عبر الحدود للجرائم السيبرانية.

تم تسليط الضوء على الخطوات التي اتخذتها مجموعة تينسنت بالتعاون مع الحكومة الصينية لمكافحة الجرائم السيبرانية. الحالات المذكورة تتعلق بإساءة استخدام الذكاء الاصطناعي لكسر رموز التحقق والابتزاز من خلال هجمات رفض الخدمة الموزع (DDoS) والابتزاز عبر الإنترنت والاحتيال. تم التأكيد على أهمية مشروع أوصياء تينسنت في هذا السياق.

شكر بعد ذلك رئيس الفريق العامل المقرر وأعضاء الفريق وفتح الباب أمام الدول الأعضاء على بياناتهم العامة وتعليقاتهم ومقترحاتهم ووجهات نظرهم بشأن الموضوع وطلب أي توضيحات من المقرر وأعضاء الفريق.

شكر **مندوب اليابان** الرئيس والمقرر لتقريره. دُكر كتعليق عام أن اليابان تدرك أهمية مكافحة الجريمة السيبرانية والحاجة إلى التعاون في هذا المجال. دُكر أن اتفاقيات بودابست تشكل إطاراً مفيداً لمكافحة الجرائم السيبرانية وأن الفضاء السيبراني الحر والأمن هو في مصلحة الدول.

هنا **مندوب جمهورية فيتنام الاشتراكية** البروفيسور هوانغ وغيرهم من المتحدثين. سلط الضوء على سياسات فيتنام بشأن الفضاء السيبراني والتشريعات المحلية لفيتنام التي تتناول الجرائم السيبرانية. تم تشجيع أهمية مشاركة الدول الأعضاء في ألكو في أفضل ممارساتها في هذا المجال كتدبير جيد لتسهيل التعاون الدولي في هذا المجال. أعرب المندوب عن رغبته في تلقي تقرير المقرر واقتراح أن يوسع نطاق عمله ليشمل الردود الواردة من الدول وربما لا يعتمد إلا بعد الحصول على المزيد من وجهات نظر الدولة. طلب المندوب من المتحدث الأول أن يشرح بتفصيل أكبر المستويات الأربعة لمكافحة الجرائم السيبرانية الموجودة في الصين والسياسات المتعلقة بعملات البيتكوين والعملات المشفرة. طلبت التحديات التي تواجه الحوسبة السحابية والشرطة للتعاون في مجال الشرطة مع مختلف البلدان للتحقيق في الجرائم السيبرانية من جانب الصين بالإضافة إلى ذلك تقديم مزيد من التوضيح. طلب المندوب من المتحدث الثاني شرح غزو تينسنت في إفريقيا والشراكة مع مسؤولي إنفاذ القانون.

رحب **مندوب جمهورية الصين الشعبية** بجميع المندوبين إلى مدينة هانغتشو الجميلة وشكر المقرر والمتحدثين الآخرين على عروضهم. أشير إلى أن التقرير كان نقطة مرجعية مفيدة. أشار إلى أن المجتمع الدولي يواجه عقبات في التصدي للجريمة السيبرانية بسبب التجزئة في القانون الدولي بخصوص الفضاء السيبراني. تواصل الصين دعم عمل الأمم المتحدة في هذا الموضوع. لدى الصين إطار قوي لمكافحة الجريمة السيبرانية. أشر إلى التحديات المتعلقة بملكية البيانات. أكد أنه ينبغي للدول الأعضاء في ألكو متابعة الموضوع عن كثب. أشار إلى القيود المفروضة على اتفاقية بودابست وأبرز الحاجة إلى تطوير إطار جديد للقانون الدولي يتناول الجرائم السيبرانية مع مراعاة الواقع المعاصر.

أعرب **مندوب جمهورية إيران الإسلامية** عن امتنانه لآلكو وحكومة الصين ومقاطعة تشجيانغ لتنظيمها واستضافة الاجتماع الرابع لمجموعة العمل. أشار إلى أن جمهورية إيران الإسلامية تقدر تقديراً عالياً الجهود التي تبذلها ألكو، ولا سيما مجموعة العمل في الجمع بين الأعضاء بشأن موضوع مهم هو مكافحة الجريمة السيبرانية وأن مشاركة الدول الأعضاء ذاتها في مداورات الموضوع تدل على أهمية الموضوع. سلط الضوء في هذا الصدد على الجهود المحلية والدولية للبلد في مكافحة الجريمة السيبرانية، مثل القوانين والمؤسسات الخاصة بالحاسوب بما في ذلك قانون الجرائم الحاسوبية لعام 2009 وإنشاء شرطة الإنترنت في عام 2011 وتعاون السلطات الوطنية ذات الصلة مع النظراء الأجانب في هذا الصدد. كرر التأكيد أيضاً على أن عدم وجود صك قانوني دولي سليم وشامل بشأن مكافحة الجريمة السيبرانية والتدابير القسرية أحادية الجانب باعتبارها تحديات

دولية قد أعاق التعاون الدولي في مكافحة الجريمة السيبرانية. أبرزت الحاجة إلى التمييز بين الجرائم السيبرانية المرتكبة من أجل فوائد مادية أو مالية أخرى مع غيرها من الجرائم المرتكبة لأغراض سياسية. تعتبر جمهورية إيران الإسلامية أن مجموعة العمل منبر مناسب للأعضاء لتبادل الأفكار في سياق قانوني والإسهام في تطوير القانون الدولي بشأن الجريمة السيبرانية بشكل مناسب.

أبرز مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة الجهود الوطنية والدولية في البلاد لمكافحة الجرائم السيبرانية. وأشار إلى الإطار المحلي القوي للبلد لمكافحة الجريمة السيبرانية ورفع مستوى الأمن السيبرانية في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، أوضح مجالات التركيز الأساسية لاستراتيجيات الأمن السيبراني الوطني في الإمارات العربية المتحدة بإيجاز.

رد المتحدثون على الأسئلة والتعليقات المقدمة من الحضور.

اختتم الرئيس المناقشة من خلال تسليط الضوء على أهمية وجود إطار مناسب يعالج الموضوع على وجه التحديد. تظل الحاجة إلى مواجهة التحديات بشكل جماعي محل الاهتمام المشترك للدول الأعضاء في ألكو على الرغم من بعض وجهات النظر المتباينة. كانت الحاجة إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الولايات أهم جوانب الموضوع ويمكن أن تشكل أساس الدورة السنوية المقبلة لألكو. كانت مشاركة جميع البلدان في هذه العملية مهمة. اقترح الرئيس فيما يتعلق بالعمل الجاري للمقرر بشأن الجريمة السيبرانية أن يواصل تحديث التقرير عملاً بردود الدول الأعضاء. تشرع ألكو أيضاً بطريقة موازية في التوجيه والمساعدة من أمانة ألكو تحت قيادة الأمين العام لاستكشاف إعداد ورقة غير رسمية و / أو مسودة صفرية تعكس المبادئ الأساسية المتفق عليها مع القانون الدولي والمطبقة في الفضاء السيبراني. قال إنه سيتمكن المندوبين من التفكير أو التعليق على الاقتراح في اليوم التالي.

الموضوع الثاني: قضايا القانون الدولي في الفضاء السيبراني ذات التحدي

1. تطبيق مبدأ عدم التدخل في الفضاء السيبراني

عرض الدكتور بافان دوجال، محامي المحكمة العليا في الهند ورئيس اللجنة الدولية لقانون الأمن السيبراني، أنه على الرغم من عدم وجود عهد دولي بشأن هذا الموضوع وعدم وجود اتفاق مشترك على مبادئ القانون السيبراني على المستوى العالمي، فإنه من الواضح أن مبادئ القانون الدولي تنطبق على الفضاء السيبراني، كما يتضح من ممارسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودليل تالين 1.0 و2.0. لوحظت الجهود المبذولة على المستوى الدولي لصياغة القواعد القانونية المتعلقة بالموضوع وإن كان جزئياً، ولا سيما فريق الخبراء

الحكوميين التابع للأمم المتحدة واتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم السيبرانية، وسلط الضوء على المحاولات الأخيرة التي قامت بها الدول لصياغة التشريعات السيبرانية المحلية والضغط من أجل مبادرات ثنائية أو إقليمية لإضفاء الشرعية على المعايير السيبرانية. تم تعداد منهاج دول مثل الصين وروسيا وفيتنام وبيلاروسيا وأستراليا وتم ذكر بعض الترتيبات الثنائية.

يمثل ظهور تكنولوجيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وسلسلة الكتل تحديات جديدة على قابلية تطبيق مبدأ عدم التدخل في الفضاء السيبراني، وأكد ضرورة تحديد الحد الأدنى من المبادئ القانونية المشتركة التي تحكم تنظيم الأمن السيبراني في أكد المستوى العالمي. اقترح أن تشكل ألكو لجنة داخلية للعمل على بلورة وتطوير القواعد المتعلقة بتطبيق مبادئ عدم التدخل في الفضاء السيبراني.

قدم البروفيسور هوانغ زيكيونغ، مقرر الفريق العامل بعد ذلك لمحة عامة عن مبدأ عدم التدخل. ذكر أن فعل التدخل المحظور يتكون من عنصرين، أي مجالي الاحتياط والإكراه. إن المعنى الأساسي لما يشكل تدخلاً غير قانوني على الرغم من غموض المصطلحات الأساسية واضح بشكل معقول ويتضمن إجراءات موجهة إلى الدول للقيام أو الامتناع عن فعل شيء ما. تم تحليل الاتجاه المتصور في تطبيق المبدأ قبل عام 2016 وبعده. كان هذا المبدأ قبل عام 2016 مدعوماً بشكل أساسي من قبل الدول غير الغربية. حدث تحول في الموقف بعد عام 2016، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تدخل روسيا المزعوم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016. تميل الدول النامية والمتقدمة إلى تعزيز مبدأ عدم التدخل لأسباب مختلفة. تمت الإشارة إلى الترابط في الفضاء السيبراني و"ظاهرة البيت الزجاجي" وإمكانية التوصل إلى "صفقة كبرى بين الشمال والجنوب" والتحديات التي تم استكشافها.

شكر الرئيس المتحدثين بعد ذلك وفتح الباب أمام الدول الأعضاء لتقديم تعليقاتهم.

شكر مندوب جمهورية الصين الشعبية أعضاء اللجنة على عروضهم، وشدد على أن مبدأ عدم التدخل في الفضاء السيبراني ذو أهمية بالغة للقانون الدولي. إنها قاعدة حاسمة في القانون الدولي العرفي وينبغي لجميع الدول اتباع هذا المبدأ. يمثل التدخل السيبراني مشكلة خطيرة للغاية ويجب حظر محاولات استخدام شبكات الإنترنت لإحداث اضطرابات اجتماعية وتخريب البنية التحتية الحيوية والتحريض على الثورات الملونة. سواء كان الإكراه عنصراً ضرورياً للتدخل المحظور أم لا، فلا يزال غير مستقر من ممارسات الدولة. يجب مراعاة الظروف المحددة للفضاء السيبراني عند تطبيق مبدأ عدم التدخل في هذا المجال، لأن التدخل في الفضاء السيبراني له عواقب وخيمة. اتبعت الصين دائماً المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي تتضمن مبدأ عدم التدخل وينبغي تطبيق هذا المبدأ في الفضاء السيبراني. يُقترح عند تطبيق هذا المبدأ على الفضاء السيبراني أن يستند إلى المساواة في السيادة بين الدول واحترام مسار التنمية الذي تختاره الدولة والالتزام بالضمان المؤسسي على النحو

المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ومبادئه. يجب ألا تستخدم الدول الإنترنت للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر.

أبرز **مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة** أهمية السيادة وعدم التدخل في مجال الفضاء السيبراني. ذكر أنه ينبغي مواصلة النظر في مفهوم "الفضاء السيبراني" باعتباره "منفعة عامة" على النحو المبين في القانون الدولي (مقارنة بالجو والبحر والبر والفضاء الخارجي). أشار المندوب فيما يتعلق بمسألة بناء القواعد الدولية إلى أنه ينبغي النظر في نهج "من القاعدة إلى القمة" مقارنة فقط بنهج "من القمة إلى القاعدة" الذي يفرض القواعد بصرف النظر عن أي التزامات على الدول الخاضعة للقانون الدولي.

أعرب **مندوب فيتنام** عن تقديره لمقدمي العروض التقديمية. ذكر أن القانون الدولي ينطبق على الفضاء السيبراني. يعتبر الفضاء السيبراني ظاهرة جديدة وينبغي استخلاص الدروس من مجالات أخرى مثل الفضاء الخارجي وقانون البحار. أثار القضية حول ما إذا كان يمكن اعتبار الإنترنت "تراث عالمي للبشرية". طلب توضيحاً من الدكتور دوجال بشأن هذا الجانب من "التراث المشترك للبشرية" وتوضيحاً من البروفيسور هوانغ بشأن العلاقة بين الأخبار المزيفة وقانون التدخل.

شكر **مندوب جمهورية إيران الإسلامية** أعضاء اللجنة على عروضهم وأعرب عن تقديره لمجموعة العمل لنظرتها في الموضوعات الهامة مثل تطبيق مبدأ عدم التدخل في الفضاء السيبراني. سلط الضوء من وجهة نظر عامة على أهمية مبدأ عدم التدخل باعتباره أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تفسر نطاقه واستشهد بإعلان العلاقات الودية لعام 1970 في هذا الصدد والذي يحظر على الدول أو مجموعة الدول التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى. أشار إلى أنه على الرغم من أهمية مبدأ عدم التدخل وحالته العامة إلا أن الأبعاد والملاحم الدقيقة لتطبيق هذا المبدأ على الفضاء السيبراني ليست واضحة ولهذا السبب فإن تطبيق مبدأ عدم التدخل ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار. ذكر أيضاً أنه في الوقت الحاضر بالنظر إلى النطاق العام للمبدأ فإن تطبيق الدولة للقوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ويشكل انتهاكاً لمبدأ عدم التدخل بما في ذلك عندما تهدف الأولى إلى إجبار دولة أخرى على تغيير قوانينها وأنظمتها الداخلية المتعلقة بالإنترنت. اقترحت جمهورية إيران الإسلامية فكرة إجراء دراسة ومناقشة مستقلة للموضوع من قبل مجموعة العمل في أعمال ألكو المستقبلية.

شكر **مندوب اليابان** الرئيس والمحاضرين. أبرز أنه بصفة عامة عندما تتخذ دولة ما إجراءً يحرم السلطة العليا لدولة أخرى دون موافقتها ويفتقر إلى أساس القانون الدولي فإن هذا الإجراء يشكل انتهاكاً للسيادة الإقليمية. إنه من الضروري تحديد كل حالة على حدة حول نوع العمل في الفضاء السيبراني الذي يشكل انتهاكاً للسيادة الإقليمية. لكي يبدأ عنصر عدم التدخل من الضروري وضع عنصر الإكراه بالقوة ولكنه يحتاج إلى مزيد من الدراسة حول كيفية تطبيق مبدأ عدم التدخل في الفضاء السيبراني.

أشارت **مندوبية اللجنة الدولية للصليب الأحمر** إلى قابلية تطبيق القانون الإنساني الدولي في الفضاء السيبراني ورحبت بمزيد من المناقشات من جانب الدول في هذا الصدد. صرحت بأن التأكيد على أن القانون الإنساني الدولي ينطبق على الحرب الإلكترونية يجب ألا يساء فهمه على أنه إضفاء الشرعية على الحرب الإلكترونية. تحكم الحدود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني وأيضاً تقيّد أي عمليات إلكترونية قد تلجأ إليها الدول أو أطراف أخرى في نزاع مسلح. يطبق القانون الإنساني الدولي بالإضافة إلى متطلبات ميثاق الأمم المتحدة وبصورة مستقلة عنها.

أشار الرئيس بعد أن أجاب المشاركون في النقاش على الأسئلة والتعليقات إلى أن مبدأ عدم التدخل مناسب للغاية في سياق اليوم. سلط الضوء على ميثاق الأمم المتحدة وأحكامه في هذا الصدد وذكر أهمية هذا الموضوع في سياق الفضاء السيبراني. كانت هناك حاجة إلى مزيد من المناقشات للتطبيق الصحيح لهذه المبادئ في الفضاء السيبراني.

الموضوع الثاني: قضايا القانون الدولي في الفضاء السيبراني ذات التحدي

2. سيادة البيانات وتدفق البيانات عبر الحدود وأمن البيانات

أشار السيد ألبرت ليو نائب الرئيس ونائب المستشار العام لمجموعة علي بابا، إلى أنه تم اعتماد قوالب حوكمة مختلفة، وقدم منظوراً حول ملكية البيانات وتدفق البيانات عبر الحدود وأمن البيانات مع افتراض هدف التنمية الاقتصادية والتدعيم، وسار المشاركون من خلال مثال على الحياة الحقيقية لمنصة علي بابا السيبرانية للتجارة العالمية أو مبادرة منصة التجارة السيبرانية العالمية لإظهار كيف يمكن أن يؤثر تنظيم البيانات على مثل هذه المبادرة التدميمية. سلط الضوء على دور التكنولوجيا في خلق اقتصاد رقمي جديد اعترافاً بتعقيدات إدارة البيانات. تواجه الحكومات تحدياً متزايداً لفهم وإدارة الأشكال الجديدة للاقتصادات الرقمية التي تركز على البيانات والتي يتزايد عبورها عبر الحدود وتؤدي بشكل متزايد إلى الاعتماد المتبادل بين العناصر المكونة في اختصاصات متعددة، مما يشكل تحدياً للحكومات لتحديد إطار يمكن أن يدعم كلاً من التعاون عبر الحدود مع ضمان السلامة والأمن لمواطنيها.

يمكن أن تكون التكنولوجيا والبيانات عند تسخيرها بطريقة خيرة معادلة شاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى العالم. تم سرد بعض الاعتبارات الرئيسية لتنظيم البيانات عندما يكون الهدف هو التنمية الاقتصادية الرقمية والتي تشمل التعاون بين الحكومات لوضع معايير مشتركة.

ناقش الدكتور هونغ يان تشينغ مدير الأبحاث المعهد الدولي لأبحاث التنمية جامعة بكين في جمهورية الصين الشعبية لجنة التنظيم المهني حول موضوع "تدفق البيانات عبر الحدود في المفاوضات التجارية: الآثار المترتبة

على ملكية البيانات" عملاً بالمفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن فصل الاقتصاد الرقمي. الموضوعات الفرعية التي كانت قيد النظر هي توطين البيانات وتدقيق البيانات عبر الحدود وطبيعة المفاهيم والمخاطر التي ينطوي عليها السياق. تم الاستشهاد بالحجج الموجودة ضد تدقيق البيانات عبر الحدود. لوحظ وجود سياسات صارمة لتعريب البيانات على الرغم من الحجج ضدها، وأشار إلى زيادة اعتماد التدابير التي تنظم تدقيق البيانات عبر الحدود. تم وضع معيار الشراكة عبر المحيط الهادئ ضد اللغة التي اقترحتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بضمان أمن وسرية الاتصالات ونقل المعلومات عبر الحدود وحماية البيانات الشخصية والخصوصية والفئة الخاصة لنقل البيانات المالية عبر الحدود من أجل فك رموز الاتجاهات الناشئة في المفاوضات التجارية. يبدو أن الاتجاه نحو تعزيز توطين البيانات لضمان حماية الأفراد بدلاً من ضمان أمن البيانات هو الاتجاه في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

تتبع آثار هذا على ملكية البيانات وتمت الإشارة إلى التعريف الشامل لقانون الأمن السيبراني الصيني "للبيانات" والبيان المشترك لمنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة السيبرانية من البرازيل فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تنظيم تدقيق البيانات عبر الحدود. تم أيضاً استكشاف الأساس المنطقي وراء المفاهيم الجديدة مثل "البيانات المهمة" والتي يمكن أن يؤدي خرقها وفقدانها وإساءة استخدامها وما إلى ذلك إلى الإضرار بمصالح الدولة والمصلحة العامة. أثبتت أسئلة بشأن حقوق البلدان في تنظيم تدقيق البيانات عبر الحدود حسبما تراه مناسباً ودور مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الحفاظ على سلطة الدولة التنظيمية.

شكر جميع المندوبين الذين تحدثوا، المتحدثين على عروضهم الشاملة والمستنيرة.

أبرز مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة حقوق الدول فيما يتعلق بحقوقها السيادية لتنظيم البيانات وأمنها، بما في ذلك الحكومة والبنية التحتية للمعلومات الهامة والبيانات الشخصية في حمايتها. اقترح فيما يتعلق بالقانون الدولي أن تكون نقطة التركيز هي استكشاف القواعد القانونية خارج حدود الدول فيما يتعلق بتدقيق البيانات عبر الحدود مقارنة بالاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف.

أبرز مندوب جمهورية الصين الشعبية الموقف القائل بأن تدقيق البيانات عبر الحدود يطرح عدداً من التحديات للأمن والخصوصية الوطنية. هناك اختلافات في قوانين مختلف البلدان حول تدقيق البيانات عبر الحدود وينبغي بذل الجهود لتضييق الخلافات. الأمن هو الشرط الأساسي للتدفق الحر للبيانات. تملك الدول الحق المشروع في تنظيم تدقيق البيانات مع مراعاة الأمن القومي والمصالح العامة ومخاوف الخصوصية. اعتمدت الصين مثلها مثل الدول الأخرى تدابير لتنظيم تدقيق البيانات وستواصل البلاد اعتماد تدابير جديدة مع مراعاة التحديات الناشئة. إنه لمن المهم تبادل أفضل الممارسات بين الدول.

أبرز **مندوب فيتنام** موقف فيتنام المحلي من التدفق الحر للبيانات. ترد أحكام مناسبة لاستثناءات أمن البيانات في القانون بما في ذلك ضمن إطار القانون الجنائي. أدى تدفق البيانات عبر الحدود إلى ظهور تحديات عديدة للدول تشمل الحاجة إلى حماية المواطنين من الإرهاب وغيره من أشكال العنف. طُلبت توضيحات بشأن منهجية تصنيف البيانات واستثناء البيانات الحكومية.

صرح **مندوب جمهورية إيران الإسلامية** أن سيادة الدولة هي أحد المبادئ الرئيسية للقانون الدولي. تتبع مبادئ القانون الدولي الرئيسية الأخرى من مبدأ سيادة الدولة. تم وضع القانون المحلي لإيران لتنظيم تدفق البيانات. سُلط الضوء على البعد خارج الحدود الإقليمية لتدفق البيانات عبر الحدود وتم التأكيد على حاجة الدول الأجنبية إلى الحصول على موافقة الدولة المضيفة للوصول إلى البيانات. أعرب المندوب عن اهتمامه بالتطوير المستقبلي للموضوع.

رد المتحدثون على استفسارات وتوضيحات الوفود.

شكر الرئيس أعضاء اللجنة والمندوبين على آرائهم. أكد أهمية هذا الموضوع وأبرز الحاجة إلى مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع. أشار الرئيس إلى أنه سيلزم بإجراء مزيد من المناقشات لتحديد مفهوم أمن البيانات ولضمان تطبيق مبادئ القانون الدولي العام بما في ذلك مبادئ سيادة الدولة على هذا المجال.

3. تنظيم المحتوى الضار عبر الإنترنت

صرح **الدكتور بافان دوجال** بأنه يتم التعامل مع أنواعاً مختلفة من المحتويات الضارة المتاحة على الإنترنت بموجب التشريعات الوطنية في ظل عدم وجود آليات تنظيمية دولية. تم تقديم أمثلة على قانون مكافحة التزييف المالي لعام 2018 والتشريعات الأخرى بناءً على قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي النموذجي بشأن التجارة السيبرانية. أدت التحديات التي تنشأ فيما يتعلق بنطاق المحتويات الضارة وإسنادها واختصاصها ودورها ومسؤولياتها إلى انخفاض معدل إدانة جرائم الإنترنت. تتباين مناهج الدول المختلفة على نطاق واسع وممارسات كل من الولايات المتحدة والهند ونيوزيلندا.

تم استكشاف العلاقة بين الجرائم السيبرانية ووسائل التواصل الاجتماعي والصراع المستمر بين حرية الرأي والتعبير والمحتوى الضار عبر الإنترنت. يساهم ظهور تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وسلسلة الكتل في زيادة المحتوى الضار عبر الإنترنت. سُلط الضوء على الحاجة إلى معايير دولية في هذا المجال وأشير إلى المبادرات التي اتخذتها روسيا وفرنسا وألمانيا في هذا الصدد حتى الآن.

شكر الرئيس المتحدث على العرض التقديمي المتبصر وفتح باب المناقشة.

لاحظ **مندوب جمهورية الصين الشعبية** أن تنظيم المحتوى الضار على الإنترنت يمثل تحدياً عالمياً، وأن نشر المحتوى الضار يؤثر على الأمن القومي والنظام العام والاستقرار الاجتماعي. هناك حاجة ماسة للدول لتطوير الردود الجماعية وتحديد ما يشكل محتوى ضار. تم سرد بعض عناصر المحتوى الضار من ممارسات الدول. لوحظ أن الصين تعمل على تحسين القوانين واللوائح في هذا المجال، وتدعو إلى السلوك المسؤول في الفضاء السيبراني. تم التشديد على احترام السيادة السيبرانية وتم التأكيد على الحاجة إلى حماية حرية التعبير عبر الإنترنت دون المساس بالأمن القومي. تم التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون الدوليين في تعزيز تطبيق وإنفاذ القانون ضد هذا المحتوى.

أبرز الرئيس الحاجة إلى العمل معاً في مناقشة هذه المسألة بعمق والتوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالمحتوى الضار وكيف يمكن تنظيمه لحماية مجتمعاتنا وخاصة أطفالنا.

الموضوع الثالث: الاستخدام السلمي للفضاء السيبراني

أبرزت السيدة مارغريتا دي أسكانيو، **المستشارة القانونية الإقليمية ورئيسة القسم القانوني، اللجنة الدولية في شرق آسيا**، التحديات التي تطرحها العمليات السيبرانية على السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية خلال النزاع المسلح. تمت الإشارة إلى أن العمليات السيبرانية لا تحدث في فراغ قانوني ولكنها مقيدة بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. تم التأكيد أيضاً على أهمية المناقشات التفصيلية حول تفسير القانون الدولي الإنساني للعمليات السيبرانية. يجب أن تكون كل هذه المناقشات مستنيرة بفهم متعمق لتطوير القرارات السيبرانية العسكرية وتكلفتها البشرية المحتملة والحماية التي يوفرها القانون الحالي بالفعل. ودعا جميع الدول المحاورة لتجديد المناقشات في المحافل المناسبة على القضايا الحرجة التي أثارها الحرب الإلكترونية، بهدف إيجاد أرضية مشتركة بشأن الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني للاستخدام المدني من الفضاء السيبراني. عرض المندوب خبرة اللجنة الدولية في إجراء مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع.

ناقش **الدكتور دو يوجين، نائب رئيس رابطة الأمن السيبراني في الصين**، أزمة الأمن السيبراني. ناقش المحاضر بعمق تهديد الحرب الإلكترونية بالتفصيل في ميزات العالم الجديد القادم. لقد تم سرد خصائص هذا التهديد، وأن الآلية العالمية الحالية للحفاظ على السلام قد تصبح عديمة الفائدة. لا يقع هذا التهديد ضمن نطاق الحرب بالمعنى التقليدي للكلمة، حيث تمتلك الأسلحة السيبرانية ثلاثة حالات: التجسس والتشويش والتحصير للهدف. تم تسليط الضوء على الطبيعة غير المتوازنة لمثل هذا التهديد المتقدم والمستمر الذي من شأنه أن يشرع في شن هجمات مستهدفة.

إن الغرض من دراسة الحرب الإلكترونية هو محاولة وقفها. لقد تم ذكر الخطوات المناسبة التي يمكن اتخاذها على النحو التالي: زيادة الوعي ومحاولة بناء آلية عالمية متوازنة جديدة من خلال الجهود المنسقة وتعزيز القدرات، لا سيما عند اكتشاف تهديد الكتروني متقدم.

استفسر مندوب جمهورية إيران الإسلامية خلال جولة المناقشات عن تعريف الحرب الإلكترونية.

أكد مندوب جمهورية الصين الشعبية على الحاجة إلى زيادة الوعي بشأن الحرب الإلكترونية، ولاحظ أن إدراج نفس موضوع للمناقشة خلال اجتماع فريق العمل كان خطوة مرحب بها نحو هذا الاتجاه. توجد مناقشات حول استخدام القوة وحق الدفاع عن النفس في الفضاء السيبراني فيما يتعلق بالهجمات الإلكترونية. تم اقتراح تطبيق ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بحظر استخدام القوة والتسوية السلمية للمنازعات. يمكن أيضاً شن الهجمات الإلكترونية من قبل الأفراد والجهات الفاعلة من غير الدول، وتم الاستفسار عما إذا كان التعامل مع هذه الهجمات تحت رعاية القانون الجنائي الدولي مناسباً.

قيل إنه على الرغم من أن الصين تؤيد مناقشة القواعد الدولية المتعلقة بالحرب الإلكترونية، إلا أنها ترى أن وضع قواعد ملموسة سابق لأوانه بسبب محدودية ممارسات الدول. يجب تطبيق أنظمة نظرية الحرب العادلة وقانون الحرب مع مراعاة خصوصيات الحرب الإلكترونية. تنشأ التعقيدات أيضاً فيما يتعلق بتطبيق مبادئ القانون الإنساني الدولي الخاصة بالتناسب والتمييز والحياد. تم حث الدول الأعضاء في ألكو على الاشتراك في الاستخدام السلمي للفضاء السيبراني مع المراقبة عن كثب لتطور القواعد في هذا المجال.

أكد مندوب اليابان قابلية تطبيق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على الحرب الإلكترونية. تم الاستشهاد بدليل قانون الحرب الذي نشرته وزارة الدفاع الأمريكية كمرجع فيما يتعلق بعبثية استخدام القوة. تم اقتراح حل النزاعات في الفضاء السيبراني على غرار المجال المادي. لم يتم تعريف النزاع المسلح في اتفاقيات جنيف، ويجب تحديده على أساس كل حالة على حدة.

رد أعضاء فريق المناقشة على استفسارات وتعليقات المندوبين.

اختتم الرئيس الجلسة بالإشارة إلى أن معالجة القضايا الصعبة والمثيرة للجدل في القانون الدولي في الفضاء السيبراني تحتاج إلى مزيد من المناقشات داخل الأطر التقليدية لنظرية الحرب العادلة وقانون الحرب.

رابعاً. أمور أخرى

قدم الرئيس فيما يتعلق بالمضي قدماً في عمل الفريق العامل، اقتراحاً ذا شقين:

1. يجب على الدول الأعضاء أن تكون أكثر نشاطاً في الرد على استبيان المقرر، الذي تم تعميمه دعماً لإعداد التقرير حول "الحاجة الخاصة للدول الأعضاء للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية"، وفقاً للتفويض الوارد في الدورة السنوية السابعة والخمسون لآلكو المنعقدة في طوكيو في عام 2018؛
2. أن تطلب الدول الأعضاء من الأمين العام تقديم توجيهاته ومساعداته لاستكشاف صياغة وثيقة عامة غير ملزمة، مسودة أولى، توضح المبادئ الأساسية التوافقية للقانون الدولي المطبقة في الفضاء السيبراني.

دعا الرئيس مندوبي الدول الأعضاء لإبداء آراءهم بشأن الاقتراح الثاني.

حيث أعرب مندوب الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية عن تأييدهما. وكما أعرب مندوب جمهورية الصين الشعبية عن دعمه القوي، وشجع الدول الأعضاء على تقديم التوجيه والمساعدة للأمين العام والأمانة العامة، حسب الحاجة، في إعداد الوثيقة.

وفقاً لذلك، اعتمد اقتراح الرئيس بالإجماع.

خامساً - اختتام الاجتماع

تم توزيع مشروع التقرير الموجز وتقرير الرئيس على مندوبي الدول الأعضاء للنظر فيه والتعليق عليه. تم اعتماد كلا التقريرين في غياب أي اقتراحات بشأن التعديل.

قام كل من الأمين العام والرئيس بالإدلاء بالملاحظات الختامية. أعرب الأمين العام في كلمته الختامية عن ارتياحه لنجاح الاجتماع الرابع للفريق العامل للقانون الدولي في الفضاء السيبراني. حيث سلط الضوء على الأهمية المتزايدة للموضوع ودعم الصين القوي لآلكو وحاجة المحامين الدوليين لمواكبة التطورات الناشئة بسرعة في هذا المجال. أعرب الأمين العام عن تقديره لدور المقرر، البروفيسور زيكيونغ هوانغ، من كلية الحقوق بجامعة ووهان، لعمله الدقيق والجهد الذي بذله في هذا الموضوع على مر السنين. تم الاعتراف بالدول الأعضاء التي شاركت في الإجراءات لدورها في المساهمة في ممارسات الدول في هذا الموضوع. تم إضافة ذلك الإعجاب بالرئيس لتنظيمه السلس والمنتظم للجلسات. شكر الأمين العام قبل أن يختتم كلمته، حكومة مقاطعة تشجيانغ ووزارة المعاهدات والقانون ووزارة الشؤون الخارجية وحكومة الصين لاستضافتها الاجتماع الرابع لفريق العمل ولجميع الدول المضيئة. تم الاعتراف بالجهود التي بذلتها السيدة وانغ ليو، نائبة الأمين العام والفريق القانوني التابع لآلكو، على أنها مفيدة لنجاح البرنامج.

ذكر الرئيس في ملاحظاته الختامية النهائية الطريق إلى الأمام في عمل الفريق العامل. لقد اقترح أن تسعى الدول الأعضاء إلى الحصول على التوجيه والمساعدة من الأمين العام لاستكشاف صياغة وثيقة عامة غير ملزمة مسودة صفرية، توضح المبادئ الأساسية المتفق عليها للقانون الدولي المطبق في الفضاء السيبراني، وشجع الدول الأعضاء على تقديم التوجيه والمساعدة إلى الأمين العام والأمانة العامة حسب الحاجة في إعداد الوثيقة.

أعرب الرئيس عن امتنانه نيابة عن الاجتماع للمقرر والأمين العام لآلكو وأمانة آلكو على عملهم في هذا الموضوع بشكل عام. شكر أيضاً جميع المشاركين على إسهامهم في إثراء المداولات بين مندوبي الدول الأعضاء. أكد من جديد امتنانه للمضيف ولجميع وفود الدول الأعضاء المشاركة.

تم تأجيل الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني.

الملحق 2



المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية

تقرير الرئيس الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني

2-4 أيلول / سبتمبر 2019

هانغتشو، الصين

عُقد الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني في مدينة هانغتشو بجمهورية الصين الشعبية في الفترة من 2 إلى 4 أيلول / سبتمبر 2019. شاركت 10 دول أعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية (ألكو) في الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني، وهي جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية العراق واليابان وباكستان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ومملكة تايلاند والإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيتنام الاشتراكية. وحضر أيضاً ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفة مراقب.

ألقى الأمين العام لمنظمة ألكو، سعادة البروفيسور الدكتور كينيدي غاستورن، في كلمته الافتتاحية الضوء على تاريخ وغرض اجتماعات الفريق العامل التي عقدت حتى الآن، ورحب بجميع المندوبين في الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني. ووجه الشكر إلى الحكومة المحلية لمقاطعة تشجيانغ ووزارة الخارجية الصينية لاستضافتها هذا الاجتماع. وكما شجع جميع المندوبين على المشاركة بنشاط في الإجراءات والمساهمة بأفكارهم من أجل تسهيل التطوير التدريجي للقانون الدولي في الفضاء السيبراني.

لقد بدأنا البرنامج من خلال اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل، والذي تم بالإجماع.

وكان الموضوع الأول الذي تم تناوله خلال الاجتماع دار حول التعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية (القضايا المتعلقة برد الدول الأعضاء على الاستيبيان). بدأت الجلسة بمناقشة المقرر الخاص الردود الواردة من 11 دولة من الدول الأعضاء. وكان المقصود من الاستيبيان، الذي تم تقسيمه إلى 4 أجزاء، أن يكون انعكاساً لممارسة الدولة من الدول الأعضاء في منظمة آكو حول هذا الموضوع. كانت هناك بعض الاختلافات حول التطبيق الفعلي وممارسة قانون الجرائم السيبرانية، في حين يبدو أن هناك تشابهات معيارية واسعة في الردود الواردة من البلدان.

أوضح السيد دونج هانفي، مسؤول وزارة الأمن العام بجمهورية الصين الشعبية، نهج الصين لمكافحة الجرائم الإلكترونية في معالجة مختلف الحقائق العملية للموضوع.

ألقى السيد تشن ليانغ، نائب مدير الشؤون السياسية في مجموعة تينسنت، الضوء على الخطوات التي اتخذتها مجموعة تينسنت بالتعاون مع الحكومة الصينية لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

تحدث الدكتور بافان دوجال، المحامي في المحكمة العليا في الهند ورئيس اللجنة الدولية لقانون الأمن السيبراني، في الجلسة الثانية التي اهتمت بتطبيق مبدأ عدم التدخل في الفضاء السيبراني، عن ظهور تكنولوجيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وبلوكتشين والتحديات الجديدة التي يطرحونها بشأن تطبيق مبدأ عدم التدخل في الفضاء السيبراني، موضحاً بقوله أنه على الرغم من الطبيعة العالمية للفضاء السيبراني وإمكانية النظر إلى الفضاء السيبراني باعتباره "تراثاً مشتركاً للبشرية"، فلا شيء يمنع الدول من سن قوانين تنظم استخدام الفضاء السيبراني لحماية سيادتها والحفاظ عليها. قم قام البروفيسور هوانغ زيكسيونغ مقرر الفريق العامل، بشرح مفهوم عدم التدخل من منظور القانون الدولي ووضعه في سياق الفضاء السيبراني.

وفي اليوم الثاني، تم تناول مواضيع سيادة البيانات، وتدفق البيانات عبر الحدود وأمن البيانات بقدر من التفصيل من قبل الدكتور هونغ يانقنغ، مدير البحوث، معهد بحوث التنمية الدولية، جامعة بكين والسيد ألبرت ليو، نائب رئيس إدارة علي بابا القانونية. وأوضح المتحدثون الفروق الدقيقة القانونية والتشغيلية والتقنية لسيادة البيانات وتدفق البيانات عبر الحدود وأمن البيانات.

وتحدث الدكتور بافان دوغال في الجلسة التالية عن التحديات التي تواجهها الدول في تنظيم المحتوى الضار على الإنترنت. وكما شهدت الجلسة الأخيرة المناقشة التي جرت حول الاستخدام السلمي للفضاء السيبراني. أوضحت السيدة مارغريتا داسكانيو، المستشارة القانونية الإقليمية ورئيسة القسم القانوني في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شرق آسيا والسيد دو بوجين، نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الأمن السيبراني في الصين، تطبيق القانون الدولي الإنساني على العمليات السيبرانية في سياق الصراعات المسلحة والتحديات التي تواجهها الدول في التعامل مع الحرب الإلكترونية.

وأضحت الوفود المشاركة بنشاط في مناقشات الفريق العامل، تشريعاتها المحلية بشأن مختلف الجوانب التي تتناول الجرائم السيبرانية وكانت داعمة للتدابير الرامية إلى تطوير إطار القانون الدولي بشأن الفضاء السيبراني.

في ضوء ما سبق أعلاه، أود أن أختتم بقولي إن المناقشات التي دارت أثناء اجتماع الفريق العامل، أشارت إلى أهمية استمرار هذا الموضوع، أي القانون الدولي في الفضاء السيبراني، وخاصة بالنسبة لمنظمة حكومية دولية مثل منظمة ألكو. ويبدو أيضًا أن هناك توافقًا واضحًا في الآراء في هذا الاجتماع على استمرار أهمية الفريق العامل واجتماعاته، وأن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات المتعمقة لوضع اللمسات الأخيرة على الطريق للمضي قدمًا للفريق العامل المعني بهذا الموضوع. في هذا السياق، قدمت اقتراحًا ذا شقين:

1. يجب على الدول الأعضاء أن تكون أكثر نشاطًا في الرد على استبيان المقرر، الذي تم تعميمه دعماً لإعداد التقرير حول "الحاجة الخاصة للدول الأعضاء للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية"، وفقاً للتفويض الوارد في الدورة السنوية السابعة والخمسون لآلكو المنعقدة في طوكيو في عام 2018؛
2. أن تطلب الدول الأعضاء من الأمين العام تقديم توجيحاته ومساعداته لاستكشاف صياغة وثيقة عامة غير ملزمة، مسودة أولى، توضح المبادئ الأساسية التوافقية للقانون الدولي المطبقة في الفضاء السيبراني.

ودعوت مندوبي الدول الأعضاء لإبداء آراءهم حول الاقتراح الثاني.

حيث أعرب مندوب الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية عن تأييدهما. وكما أعرب مندوب جمهورية الصين الشعبية عن دعمه القوي، وشجع الدول الأعضاء على تقديم التوجيه والمساعدة للأمين العام والأمانة العامة، حسب الحاجة، في إعداد الوثيقة.

وفقاً لذلك، اعتمد اقتراح الرئيس بالإجماع.

الملحق 3



المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية

المبادئ الأساسية التوافقية في القانون الدولي المطبقة في الفضاء السيبراني

1.0 مقدمة

1.1 قرر الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية التابع لمنظمة ألكو المعني بالقانون الدولي في

الفضاء السيبراني، المنعقد في مدينة هانغتشو، جمهورية الصين الشعبية في الفترة من 2-4 أيلول/سبتمبر 2019م. بالإجماع، بأن:

"تطلب الدول الأعضاء من الأمين العام تقديم توجيهاته ومساعداته لاستكشاف صياغة وثيقة عامة غير ملزمة، مسودة أولى، توضح المبادئ الأساسية التوافقية للقانون الدولي المطبقة في الفضاء السيبراني."

1.2 عملاً بذلك، يقترح الأمين العام المبادئ الأساسية التوافقية للقانون الدولي المطبقة في الفضاء السيبراني

الغير الملزمة والغير الحصرية التالية، بناءً على العمل القائم للمقرر الخاص للفريق العامل المفتوح العضوية التابع لمنظمة ألكو المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني، والجهود العديدة المبذولة في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة:

2.0 المبادئ الأساسية التوافقية للقانون الدولي المطبقة في الفضاء السيبراني:^{3*}

(a) يجب على الدول الاضطلاع بدور أساسي في خلق بيئة سيبرانية سلمية ملائمة للسلوك

المسؤول في مجال الفضاء السيبراني.

* مرتبة بدون ترتيب معين.

- (b) ينبغي للدول أن تتعاون مع بعضها البعض في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق الفضاء السيبراني، والتطورات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (c) ينبغي أن تحترم الدول أن القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، مطبق على أفعالها وهو إطار أساسي لها في استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وللحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز بيئة سيبرانية مفتوحة وآمنة ومستقرة ويمكن التوصل إليها وسلمية. وهذا يشمل سيادة الدولة، والمساواة في السيادة، تسوية المنازعات عن الوسائل السلمية، عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- (d) ينبغي للدول تقديم التعاون في مواجهة التهديدات والتحديات الناشئة في تطوير وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها الجرائم السيبرانية بالتحديد.
- (e) ينبغي للدول أن تسعى لتطوير قوانين ولوائح وطنية شاملة لأجل التصدي للجرائم السيبرانية بموجب اختصاصها على البنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (f) ينبغي أن تسعى الدول إلى ضمان عدم استخدام أراضيها والبنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار اختصاصها بشكل غير شرعي، من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية ضد البنية التحتية للدول الأخرى.
- (g) ينبغي أن تضمن الدول الاستخدام الآمن لتقنية المعلومات والاتصالات من خلال تطبيق سيادتها، في الوقت ذاته، مع ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- (h) ينبغي للدول أن تتعاون في تنظيم الاستخدام العسكري للفضاء السيبراني بحيث أن تحتفظ باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي في حال الصراعات المسلحة.